البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 2 تموز 2014 / العدد 1524
Sixth year / Wednesday / 2 July 2014 / Issue No. 1524

موسكو تدعو إلى اجتماع فوري لمجموعة الاتصال حول أوكرانيا

بوتين: لا ذنب لروسيا في تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استعداد بلاده لحوار بناء مع واشنطن، على أساس متكافئ، وقال: «لحد الآن نسمع بنغمات إنذار توجه إلينا... على رغم ذلك نحن مستعدون للحوار البناء، لكني أشدد على أساس متكافئ فقط».

كلام الرئيس الروسي جاء في كلمة ألقاها خلال لقاء مع السفراء الروس أمس، مؤكداً ألا ذنب لروسيا في أن العلاقات مع الولايات المتحدة لا تعيش أفضل أحوالها، قائلاً: «نحن لا نسعى لغلق علاقاتنا مع الولايات المتحدة. العلاقات الثنائية لا تعيش أفضل أحوالها، وهذه حقيقة، وأريد هنا أن أؤكد ليس بسبب روسيا».

وأضاف بوتين: «نحن دوماً نسعى للعمل على أسس متساوية، لكن مصالحنا الشرعية في بعض الأحيان يتم تجاهلها»، مشدداً على «ضرورة تعزيز الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية... ويمكن القول إن الساحة الدولية تشهد رابطاً دبلوماسياً روسياً ـ صينياً قوياً، يستند في جوهره إلى تطابق الرؤية حيال المسائل الإقليمية الرئيسية». ولفت إلى أن «الصداقة الروسية ـ الصينية غير موجهة ضد أحد، على العكس فهي أنموذج للاحترام والتعاون البناء بين دول القرن الحادي والعشرين».

وكان الرئيس الروسي جدد في وقت سابق دعوة الرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو لتمديد وقف إطلاق النار في مناطق جنوب وشرق البلاد، جاء ذلك خلال اتصال هاتفي مع نظيريه الفرنسي فرانسوا هولاند والأوكراني بيوتر بوروشينكو والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، حيث اتفق القادة الأربعة على أن يبدأ وزراء الخارجية اتصالاتهم المشتركة لبحث المسائل التي جرى التطرق إليها خلال الاتصال الهاتفي.

وأكد بوتين ضرورة إشراك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإشراف على المحادثات بين سلطات كييف وممثلي المناطق الشرقية في أوكرانيا، مشدداً على ضرورة إيجاد آلية يعتمد عليها في السيطرة على مجريات الأحداث.

وفي السياق، أكدت وزارة الخارجية الروسية أنها تنوي بشتى الطرق العمل على عقد اجتماع لمجموعة الاتصال حول أوكرانيا، إذ أوضح بيان صادر عنها أمس أن اتصالاً هاتفياً جرى بين وزراء خارجية روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا عقب اتصال هاتفي بين رؤساء هذه الدول الأربع.

وأشار البيان إلى أن الوزراء اتفقوا على بيان رباعي يرحب بمبادرة روسيا الاتحادية لنشر حرس الحدود الأوكرانيين ومراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ثلاث نقاط عبور على الحدود الروسية مع إيران، بيد أن الجانب الأوكراني في آخر لحظة رفض الوثيقة المتوافق عليها. وأضاف: «نؤكد أن الجهود لإعادة الوضع إلى الحوار يجب أن تستمر، ومن بينها عقد اجتماع فوري لمجموعة الاتصال. سنعمل على ذلك بشتى الطرق»، مشيراً إلى أنه في حال «استؤنفت الهدنة فنحن مستعدون مع شركائنا للبدء بتنفيذ الاتفاق الذي لم يدخل حيز التنفيذ بسبب موقف كييف».

من ناحية أخرى، دعا رئيس مجلس الدوما الروسي سيرغي ناريشكين للتوصل إلى «هدنة حقيقية» بدلاً من عملية واضحة له»تغطية إعادة نشر القوات»، لافتاً إلى وجوب التوصل إلى الهدنة الحقيقية من أجل إطلاق الحوار لأنه الطريق الوحيدة لإنقاذ الأرواح وتسوية النزاع المعقد.

من جهة أخرى صرّح مصدر في «جمهورية دونيتسك الشعبية» بأن إنهاء الهدنة في شرق أوكرانيا يهدد عقد جلسة جديدة من المشاورات متعددة الأطراف بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية. وكان الرئيس بوروشينكو قد رفض تمديد الهدنة جنوب شرقي البلاد والتي انتهت مساء أمس وأعلن وقف العمل بها بدءاً من صباح أمس.

ولكنه أعلن في الوقت نفسه أنه جاهز لإعادة العمل بالهدنة بشرط أن تستجيب الأطراف لشروط خطته المعدّة من قبل، متهماً قوات الدفاع الذاتي بانتهاك وقف إطلاق النار.

ورأى بوروشينكو في كلمة للشعب نشرها موقع الرئاسة أن الحفاظ على وحدة أراضي أوكرانيا يتطلب القيام بعمليات هجومية، مؤكداً أن الجيش والحرس الوطني وقوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية ستتسلم قريباً أوامر بهذا الخصوص لبدء عمليات «الحفاظ على أراضي أوكرانيا».

وأعلن مندوب روسيا الدائم لدى المجلس الدولي لحقوق الإنسان أليكسي بورودافكين عزم بلاده على طرح قضية التعامل مع الصحافيين الروس في أوكرانيا، مشيراً في تصريح أمس، إلى أنه لا يمكن السماح بتعريض الصحافيين العاملين في ظروف خطيرة جدا، بما فيها شرق أوكرانيا، للخطر. واعتبر حوادث قتل الصحافيين الروس في شرق أوكرانيا ليست صدفة بل يستهدفون عمداً، مشيراً إلى أن حرية الصحافة وأمن الصحافيين موضوع لا يمكن لروسيا والمجتمع الدولي أن يتجاهلاه.

وأصيب مراسل قناة «رين تي في» الروسية ومصوره بجروح بعد تعرض فريق التصوير لقصف بالقرب من معبر على الحدود الأوكرانية الروسية في مقاطعة لوغانسك، إذ ذكر المكتب الإعلامي للقناة، أن الصحافيين أصيبا في موجة انفجار جراء القصف المدفعي من قبل القوات الأوكرانية قرب معبر «إيزفارينو». وأدى هذا القصف إلى جرح 4 مسلحين من القوات الشعبية، بينهم اثنان في حالة خطرة.

إيران وروسيا... مواقف مشتركة تجاه تطورات المنطقة

طهران تعلن تمسكها بوحدة العراق وتدعو إلى تجنب تفتيته

عبد اللهيان يؤكد وجود قادة عقلانيين بين الأكراد

أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبد اللهيان، تمسك بلاده بوحدة العراق، مشيراً إلى ثقة طهران بوجود رجال عقلانيين بين القادة الأكراد في العراق.

وقال عبد اللهيان في تصريح أدلى به في العاصمة الروسية موسكو التي يزورها حالياً، إثر تصريحات رئيس منطقة كردستان العراق مسعود البارزاني حول اعتزامه إجراء استفتاء لاستقلال كردستان عن العراق خلال أشهر: «نؤكد بشدة تمسك إيران بوحدة العراق»، مضيفاً: «إن إيران تثق بأن بين القادة الأكراد رجال عقلانيون لن يقبلوا بتقسيم العراق». مؤكداً ضرورة اتخاذ الإجراءات كافة لتجنب تفتيت العراق. وأضاف: «إن بلاده ستتخذ الإجراءات كافة التي تكفل للعراق وحدته وقوته»، مشيراً إلى استعداد بلاده لدعم العراق في مكافحة الإرهاب. وأردف قائلاً: «إذا تطلبت مكافحة الإرهاب في العراق مساعدة خارجية فإن إيران ستقدمها بما يتفق مع القوانين الدولية»، منوهاً إلى أن ليس لدى إيران أي قوات في العراق حالياً.

واعتبر المسؤول الإيراني، أن الولايات المتحدة تنتهج السياسة نفسها في كل من سورية وأوكرانيا والعراق. واعتبر أن ما يجري في العراق حرب نفسية وإعلامية باستخدام تنظيم «داعش» الإرهابي لزعزعة الوضع في البلاد.

و كان عبد اللهيان أعلن في وقت سابق أن إيران وروسيا تتمتعان بمواقف مشتركة بشأن التطورات الجارية في المنطقة لا سيما بشأن الأوضاع في العراق والقضية السورية.

وقال عبد اللهيان حول مشاوراته مع ممثل الرئيس الروسي في شؤون الشرق الأوسط ميخائيل باغدونوف بشأن التطورات التي تشهدها المنطقة: «سوف لن يسمح لبقايا نظام صدام والعصابات الإرهابية التكفيرية أن تعرض أمن المنطقة للخطر»، مضيفاً: «أن بعض الأطراف على الصعيدين الإقليمي أو الدولي من خلال استخدامها أداة العصابات الإرهابية التكفيرية تقوم بالمساس بأمن المنطقة بحيث يجب إما أن تتبنى سلوكاً بناء في هذا المسار أو تنتظر العواقب السلبية لمثل هذه القوى غير الصائبة».

وكان المسؤول الإيراني قد وصل أمس إلى العاصمة الروسية موسكو في زيارة عمل تستغرق يومين، التقى خلالها كبار المسؤولين الروس وبحث معهم العلاقات الثنائية والتطورات التي تشهدها المنطقة لا سيما الأوضاع في العراق وسورية وفلسطين والبحرين.

مسؤولون أتراك: أنقرة ترفض قيام حكومة كردية مستقلة شمال العراق

أردوغان يترشح رسمياً للانتخابات الرئاسية التركية

أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمس ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية، في حين يخشى معارضوه أن يُرسخ ذلك الحكم الاستبدادي، بينما يعتبره مؤيدوه جائزة تتوج مساعيه لإعادة تشكيل تركيا عضو حلف شمال الأطلسي.

وهلل أنصار حزب العدالة والتنمية وصفقوا وأنشدوا الأغاني المؤيدة لأردوغان بعد أن أعلن محمد علي شاهين نائب رئيس الحزب ترشح رئيس الوزراء الذي كان متوقعاً على نطاق واسع. وقال أردوغان أمام حشد ضم آلافاً من أنصار حزبه في العاصمة «سنعمل جاهدين على تطوير الاقتصاد وتحقيق مستويات أعلى من الديمقراطية والانضمام للاتحاد الأوروبي» في حين هتف أنصاره «تركيا تفخر بك».

ومن المرجح أن يفوز أردوغان في الانتخابات التي تجري في آب إذ يحظى بشعبية كبيرة على رغم فضيحة فساد ألقى بمسؤوليتها على «الخونة والإرهابيين». وبهذه الخطوة يعزز أردوغان السلطات الكبيرة التي يحظى بها بعد أن أمضى 11 عاماً كرئيس للوزراء كبح خلالها النظام القضائي العلماني وموظفي الحكومة والجيش الذي تمتع يوماً بنفوذ كبير.

ويطرح أردوغان نفسه كنصير للمواطنين المحافظين المتدينين الذين عوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية لسنوات طويلة. وفي حالة انتخابه فإن رئاسة أردوغان لن تختلف نظرياً كثيراً عن المنصب الشرفي الذي شغله الرئيس الحالي عبد الله غول. ولكن نفوذه وحقيقة أنه منتخب شعبياً وليس من خلال البرلمان، يعطيان قراءة من منظور مختلف للدستور الذي يمنحه سلطات أوسع. ويمكن الطعن دستورياً في حالة ممارسته هذه السلطات لكن هذا سيكون صعباً.

وكان حزبا «الشعب الجمهوري» و«الحركة القومية»، تقدما الأحد للبرلمان التركي، بطلب ترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كمرشح لرئاسة الجمهورية التركية، عن الحزبين المعارضين. فيما رشّح حزب الشعب الديموقراطي الكردي للمنصب رئيسه صلاح الدين دميرتاش.

جاء ذلك في وقت قال فيه مسؤولون أتراك إن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة شمال العراق وتريد حكومة وحدة في بغداد، لمواجهة التهديد الذي يمثله المتشددون بعدما سيطروا على مساحات كبيرة من العراق.

وكان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني قد أعلن بعد زيارته محافظة كركوك أن المادة 140 من الدستور المعنية بالمناطق المتنازع عليها أنجزت. وطرح بارزاني قضية الانفصال عن العراق مع وزيري خارجية أميركا وبريطانيا.

من جهة ثانية أجمعت الأحزاب الكردية على المشاركة وبكامل أعضائها في جلسة البرلمان العراقي. لكنها أبقت على مطالبها إزاء شكل الحكومة الجديدة مع بدء مفاوضات تأليف الحكومة وحسم المناصب السيادية.

من ناحيتها أكدت النائب فيان دخيل عضو التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي «إصرار الكتل الكردية على أن تحظى الشخصية التي سيختارها التحالف الوطني بقبول جميع الأطراف» مشددة على «وجوب أن يكون مبدأ الشراكة الوطنية هو الأساس الأول في تشكيل الحكومة».

الإجماع الكردي على الذهاب إلى بغداد لم ينسحب على تسمية مرشحهم لتولي منصب رئيس للبلاد، بعدما طرحت الأحزاب الكردية مرشحين للتنافس على المنصب الذي كان من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني وبدورتين متتاليتين.

وبحسب الكاتب والصحافي الكردي مسعود عبد الخالق فإن النقاش بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني انحسر بين اسمين هما برهم صالح وهوشيار زيباري». مشيراً إلى أن «الأمر لم يحسم بعد».

المشاركة في الحكومة من عدمها، نقطة خلافية أخرى سجلت حضوراً بين نواب بارزاني من جهة وكتل طالباني وحركة التغيير والاتحاد الإسلامي من جهة أخرى. خلاف لم يمنع الكرد من تأكيد حسم موضوع الرئاسات الثلاث بصفقة واحدة.

إشارات الكرد حيال المشاركة في الحكومة من عدمها، تبددت الشكوك إزاءها بحضور نواب كردستان جلسة البرلمان العراقي التي ستكون بوابة لبدء مفاوضات تأليف الحكومة.

روحاني: نواصل المفاوضات النووية حتى تحقيق النجاح النهائي

المفاوضات النووية الإيرانية مع «5+1» تنطلق اليوم في فيينا

كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني صعوبة المفاوضات النووية بين بلاده ومجموعة «5+1» لكنه شدد في الوقت ذاته على أن إيران ستواصل الطريق حتى تحقيق النجاح النهائي.

وقال الرئيس روحاني في كلمته يوم أمس خلال حفل تكريم يوم الصناعة في البلاد، إن وزارة الخارجية وأعضاء الفريق المفاوض يمتلكون التخصصات اللازمة للتحدث مع القوى الكبرى الست التي أمامنا ويعرفون أسلوب وسياق التفاوض، ونحن ندرك بأن الطريق صعب لكننا سنواصل السير فيه حتى تحقيق النجاح النهائي.

وأضاف روحاني، أن الحكومة اتخذت خطوات صحيحة في مجال السياسة الخارجية خلال الأشهر الـ11 الماضية وجعلت الظروف مناسبة للإنتاج، مشيراً إلى أن خطوات اتخذت في مجال إلغاء إجراءات الحظر ولقد ألغي بعضها بالفعل، وقال: «إنني أطمئن بأن الحظر قد كسر وليس بإمكان أحد أن يعيده إلى حالته الأولى».

وأكد روحاني أن بلاده تريد علاقات وثيقة مع الجيران. وأضاف: «هنالك دولة أو دولتان في جوارنا لم تبديا الرغبة إلى الآن في علاقات معنا، لكننا وجهنا لهم المؤشرات اللازمة لبناء علاقات طيبة وثنائية، إذ أننا نريد علاقات ودية مع جوارنا ونعتبر هذا الأمر بأنه يخدم مصلحة البلاد والمنطقة».

واعتبر أن إيران بذلت كل طاقاتها لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة والحيلولة من دون وقوع الحرب فيها. وتابع: «إننا ندرك بأن التطرف والعنف والتدخل في شؤون هذا وذاك لا يخدم مصلحة أي بلد»، «إننا نعتبر من الضروري وجود علاقات جيدة ومستقرة وإيجابية في المنطقة ليس للإنتاج فقط بل لاستقرار شعوب المنطقة أيضاً».

وأوضح الرئيس الإيراني أن حكومة بلاده تنوي دعم القطاعات الإنتاجية بحسب الأولوية. وأضاف: «إن الذين تمكنوا من الثبات في أصعب ظروف البلاد سواء الحظر أو سوق العملة وواصلوا العملية الإنتاجية هم اليوم في الأولوية فيما لو احتاجوا الدعم لتحقيق النمو في الإنتاج». مشيراً إلى أن الأولوية الثانية هي للقطاعات الإنتاجية التي تواجه مشاكل بسبب مشاكل خارجية مفروضة عليها مثل الحظر على الملاحة البحرية أو حظر البنوك.

وأكد ضرورة التصنيف بحسب الأولوية في تقديم الدعم للإنتاج، وأضاف: «لهذا السبب فقد أنشأنا فريق العمل الخاص لتحقيق الازدهار الاقتصادي، إن فريق العمل هذا ينشط حالياً، ونحن مطلعون على الإجراءات المتخذة وسنتدارس في مجلس التنسيق الاقتصادي في البلاد بعض حالات الخلاف ونأمل تنفيذ هذه الحزمة لدعم الإنتاج والخروج من حالة الركود الاقتصادي قريباً».

من ناحية أخرى، قال كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين عباس عراقجي، على أعتاب جولة المفاوضات النووية بفيينا اليوم الاربعاء: «إننا نسعى إلى التوصل إلى حل عادل وعقلاني وترسيخ حقوق الشعب الإيراني باعتبارها أولوية أساسية، واجتياز المفاوضات بشموخ وعزة وتوفيق».

وأشار مساعد وزير الخارجية الإيراني إلى أن الجولة المقبلة للمفاوضات النووية التي تبدأ اليوم، لم تحدد سقفاً زمنياً لها سوى يوم 20 تموز والذي حُدد كنهاية لمهلة أمدها ستة أشهر لبرنامج العمل المشترك، وقال: «إننا وجميع الأطراف في 5+1 ومنهم وزير الخارجية محمد جواد ظريف ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون سنستفيد من الفرصة المتاحة للتوصل إلى اتفاق نهائي لغاية 20 تموز».

ولفت عراقجي إلى أنه وفق التقليد السابق فإن الاجتماعات الرسمية ستعقد في مقر الأمم المتحدة بفيينا والاجتماعات غير الرسمية ستعقد في مقر إقامة الوفد، نافياً أي تكهنات حول انعقاد اجتماعات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الوفود المشاركة في المفاوضات، وأشار إلى أن طبيعة المفاوضات تقتضي عقد اجتماعات منفصلة مع وفد أو وفدين وعقد اجتماعات ثلاثية عند الحاجة.

واعتبر عراقجي، أن الأساس للفريق النووي المفاوض يتمثل بصون العزة والاستقلال للبلاد لاسيما على الصعد السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، وأشاد بالدعم الشعبي الذي يتلقاه الفريق النووي المفاوض. وقال: «إن الشعب يعتمد الصبر في متابعة مراحل المفاوضات ويمنح الدعم المعنوي لأعضاء الفريق ويدعونا لصون العزة والاستقلال والقوة خلال عملية البحث عن حل عبر المفاوضات»، مشيراً إلى أن الجميع يدعو إلى الحفاظ على هذه المبادئ وتقديم الحل لهذه المشكلة غير الضرورية وخفض التوتر، مشدداً على أن الفريق النووي المفاوض يتحرك وفق هذه الأطر.

افتتاح مضطرب لجلسة البرلمان الأوروبي الجديد

افتتحت الجلسة الأولى للبرلمان الأوروبي الجديد يوم أمس في أجواء متوترة بسبب تظاهرة أقامها نواب عن الأحزاب المعادية للمشروع الأوروبي.

فقد أدار عشرات من النواب الأوروبيين الممثلين للأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي، ظهورهم دفعة واحدة أثناء تأدية نشيد الاتحاد في مبنى البرلمان. بينما بقي نواب عن حزب الجبهة القومية الفرنسي اليميني جالسين طوال أداء النشيد.

أما النائب البريطاني نايجل فراج المعروف بتصريحاته المعادية لعضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي، فبرر تصرفات زملائه قائلاً إن علم الاتحاد ونشيده يرمزان لتبعية بريطانيا لاتحاد سياسي يرفضه شعبها.

وفي الجلسة نفسها تمت إعادة انتخاب الألماني مارتن شولتز رئيساً للبرلمان الأوروبي من الجولة الأولى بعد حصوله على غالبية في التصويت، حيث حصل الاشتراكي الديمقراطي شولتز، الذي كان مرشح الاشتراكيين في الانتخابات، على 409 أصوات من أصل 612 نائباً أدلوا بأصواتهم من مجموع 751 نائباً.

وأعلن شولتز في كلمة ألقاها: «أنه شرف ومسؤولية كبيرة أن أمثل صوت برلمان مواطني الاتحاد الأوروبي، وسنواصل تعزيزه لخدمة مصلحة الجميع».

وحصل شولتز رئيس البرلمان الأوروبي المنتهية ولايته على أصوات القوى الاشتراكية المؤيدة لأوروبا الموحدة من يمين الوسط والليبراليين. وفاز المعادون لبقاء الاتحاد الأوروبي بعدد كبير من المقاعد في البرلمان الجديد.

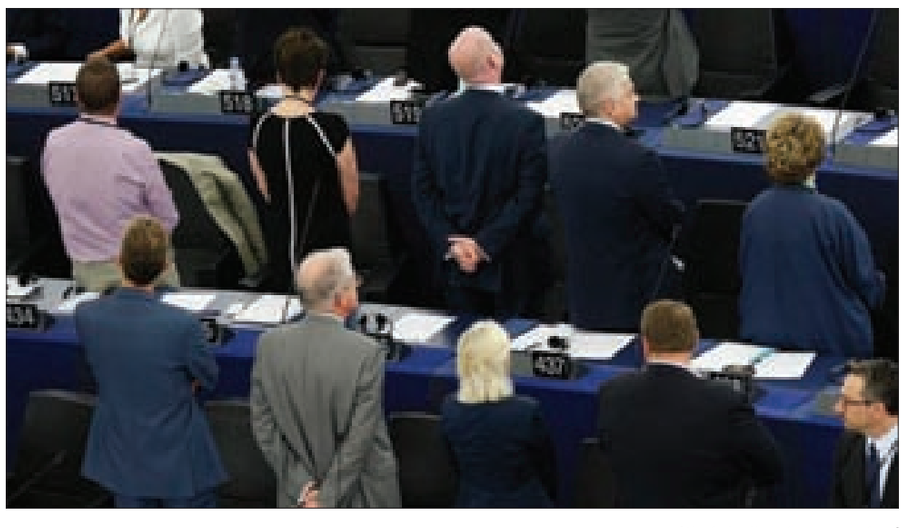

أجواء متوترة داخل البرلمان الأوروبي

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدعم القانون الفرنسي لحظر النقاب

اعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشرعية القانون الفرنسي الذي يُحظر بموجبه ارتداء النقاب، واعتبرت القانون «غير مخالف لحقوق الإنسان» وذا «هدف مشروع».

وجاء هذا الحكم إثر طعن قانوني تقدمت به مواطنة فرنسية تبلغ من العمر 24 سنة طالبت فيه بإلغاء القانون المصدق عليه قانونياً عام 2010، ويقضي بمنع أي شخص من ارتداء لباس «يهدف إلى إخفاء وجهه» في الأماكن العامة، ويعاقب كل من يخالف هذا القانون إما بغرامة مالية قدرها 150 يورو، أو بـ«فترة تربية على المواطنة». ولم تكشف المواطنة عن اسمها، ويمثلها مكتب محاماة من بيرمينغهام في بريطانيا.

ووصف فريق الدفاع عن المواطنة الفرنسية إرغامها على الكشف عن وجهها أمام الملأ بالإهانة، و«انتهاكاً لحرية المعتقد والتعبير عن الحق في احترام الحياة العائلية والخاصة».

إلى ذلك جاء في شكوى المواطنة الفرنسية التي لم يُذكر اسمها ورمز إليها بـ(س.أ.س.) أنها لم تتعرض لأي ضغط عائلي عند ارتدائها للنقاب والحجاب وأنها «تقبل عمليات التحقق من الهوية»، لكنها في الوقت نفسه تريد أن تتمتع بحريتها كاملة في ارتداء «الحجاب كما يروق لها».

على الجانب الآخر من القضية تؤكد ممثلة الدولة الفرنسية أوديغ بيليار أن «القانون المطعون فيه لا يمس الدين، ويتعلق بكل أشكال إخفاء الوجه»، وأوضحت للمحكمة أن الهدف من القانون يصب في خانة «التعايش الاجتماعي» ولا يستهدف حرية المعتقد أو الدين.

ويذكر أن فرنسا تحوي أكبر شريحة مسلمة في أوروبا الغربية، وتقدر بخمسة ملايين نسمة. كما يقدر عدد المنقبات فيها بحوالى ألفين منقبة.

وقد كانت فرنسا السباقة في أوروبا في إصدار قانون يحظر إخفاء الوجه في الأماكن العامة نهاية عام 2010، ودخل حيز التنفيذ في نيسان عام 2011. وأصدرت بعض المدن الإسبانية والإيطالية قوانين محلية مشابهة.

يُذكر أن إصدار الحكم في هذه القضية يتزامن مع قرار محكمة الاستئناف الفرنسية في فرساي بحق شاب أدانته المحكمة الابتدائية بسجنه 3 أشهر مع وقف التنفيذ، على خلفية رفضه «بعنف» قيام الشرطة بالتحقق من هوية زوجته المنقبة، وذلك في ضاحية تراب الباريسية في تموز الماضي.

وكانت القضية قد اثارت أعمال شغب عصفت بضواحي العاصمة الفرنسية، فيما صدر حكم بسجن الزوجة شهراً مع تعليق التنفيذ، بعد إدانتها بتهمة «إهانة عناصر قوات الأمن والتمرد»، وفُرضت عليها غرامة 150 يورو، ومن المقرر أن تحاكم مجدداً في محكمة الاستئناف في تشرين الأول المقبل.